

## المسؤوليات القانونية على المؤسسات جراء اختراق خصوصية البيانات في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة مقارنة

**MOHAMMED HASSAN MERDAD OBAID**

Faculty of Syariah And Law Studies , Universiti Sains Islam Malaysia

Email : merdad.24@yahoo.com

### ملخص

تهدف الدراسة إلى تحديد قواعد المسؤوليات القانونية على المؤسسات جراء اختراق خصوصية البيانات في دولة الإمارات العربية المتحدة في ظل المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٤) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشائعات والجرائم الإلكترونية، وخاصة في ظل اعتماد الجهات الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة على تقديم الخدمات الحكومية عبر المنصات الإلكترونية وفق نظام الحكومة الإلكترونية الذكية، وهو ما يتطلب اطلاع الجهات الحكومية في صدد عملها على البيانات الخصوصية للأفراد، حيث تهدف الدراسة إلى تحديد الطبيعة القانونية للبيانات الخصوصية، مع بيان أركان جريمة اختراق خصوصية البيانات، والبحث في العقوبات التي جاء بها المشرع الإماراتي فيما يتعلق بجرائم اختراق خصوصية البيانات من قبل المؤسسات تحديد قواعد الحماية التقنية والحماية القانونية لخصوصية البيانات، كما أنها تقوم على تسليط الضوء على وسائل اختراق المؤسسات لخصوصية البيانات، وبيان موقف القضاء في دولة الإمارات العربية المتحدة من المسؤوليات القانونية عن على المؤسسات جراء اختراق خصوصية البيانات في دولة الإمارات العربية. وتعتمد الدراسة على تحليل نصوص القانون الإماراتي والاستناد إلى المعلومات الواردة في المصادر الأساسية للدراسة من الكتب والمؤلفات، ووصف موضوع الدراسة وصفاً نوعياً يساهم في تحقيق الغرض من الدراسة.

الجلسة الأولى : سيقوم الباحث بالحديث عن خطة الأطروحة والتطرق بالمسؤوليات القانونية على المؤسسات جراء اختراق خصوصية البيانات في دولة الإمارات العربية المتحدة و مشكلة الدراسة بالإضافة الى حدود الدراسة ومنهج الدراسة .

الجلسة الثانية : سيقوم الباحث بالحديث عن خلفية الدراسة ، وعن أسئلة الدراسة وأهدافها وأهمية الدراسة وسيتم التطرف أيضاً بخطوات الدراسة .

الكلمات المفتاحية: البيانات الحكومية- الخصوصية - بيانات الأفراد - الإطلاع على البيانات- اختراق البيانات الإلكتروني - نشر البيانات الإلكترونية.

## LEGAL RESPONSIBILITIES FOR ORGANIZATIONS DUE TO DATA PRIVACY BREACH IN THE UAE: A COMPARATIVE STUDY

### ABSTRACT

The study aims to determine the rules of legal responsibilities on institutions due to data privacy breaches in the United Arab Emirates under Federal Decree Law No. 34 of 2021 on rumors and cybercrimes, especially in light of the dependence of government agencies in the United Arab Emirates on the provision of government services through electronic platforms in accordance with the smart e-government system, which requires informing government agencies in relation to their work on the privacy data of individuals, as the study aims to determine the legal nature of data Privacy. With the statement of the elements of the crime of data privacy breach, and the research on the penalties brought by the UAE legislator as it relates to data privacy breach crimes by institutions determine the rules of technical protection and legal protection of data privacy, as it is based on highlighting the means of breach of data privacy by institutions, and the statement of the position of the judiciary in the United Arab Emirates on the legal responsibilities of institutions due to data privacy breaches in the UAE. The study is based on the analysis of the texts of Emirati law and based on the information contained in the basic sources of the study from books and literature, and the description of the subject of study in a qualitative description that contributes to achieving the purpose of the study. The first session: the researcher, talking about the thesis plan and addressing the legal responsibilities on the projects that it implemented, through the process of data development in the United Arab Emirates, the problem of the study in addition to the limits of the study and the study curriculum. Second session: The researcher will talk about the background of the study, the study questions and their importance, typography, and study steps.

**Keywords:** government data - privacy - individual data - data access - electronic data breach - electronic data dissemination.

### المقدمة

تتناول في هذه الدراسة مسألة مستحدثة في غاية الأهمية وهي المسئوليات القانونية على المؤسسات جراء اختراق خصوصية البيانات في دولة الإمارات العربية المتحدة: دراسة مقارنة وفق ما جاء به المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٤) لسنة ٢٠٢١ بشأن جرائم الشائعات وجرائم تقنية المعلومات وفق خطة منهجية تتضمن العناصر التالية:  
التمهيد:

أدى التقدم التكنولوجي خلال القرن العشرين إلى تقارب تقنيات الاتصالات السلكية واللاسلكية والحاسوب مما أدى إلى ظهور ما يعرف الآن باسم عصر المعلومات. ومن السمات المميزة جدًا لعصر المعلومات التكامل المستمر لتقنيات الكمبيوتر والاتصالات الرقمية في جميع جوانب الحياة تقريبًا والخدمات الحيوية التي تدعم المجتمعات الحديثة. وهو ما أعاد أيضًا تعريف المفاهيم التقليدية للأمن، حيث أصبح لأمن البيانات الرقمية وأجهزة الكمبيوتر وتقنيات الاتصالات الرقمية وشبكات المعلومات تأثير كبير على جميع جوانب الحياة في المجتمع بما في ذلك الاقتصاد العالمي<sup>1(1)</sup>(حمدان، ٢٠٢٠).. وقد رافق هذا ما يسمى بالقرصنة الإلكترونية وبعض السلوكيات والأعمال الخبيثة ضد أنظمة المعلومات نتج عنها العديد من التحديات التي أصبح يواجهها مجتمع المعلومات لضمان أمن البيانات

<sup>1(1)</sup> حمدان، خالد محمد. ٢٠١٨. جرائم تقنية المعلومات. القاهرة: دار النهضة العربية. ص ١٢.

الرقمية وأنظمة المعلومات ومنع سوء الاستخدام لتقنيات اتصالات المعلومات من قبل المجرمين أو الجماعات الإرهابية أو الجهات الحكومية. ومهما يكن فإن هذه الأعمال وخاصة ما تعلق منها بالأعمال المتعلقة بالقرصنة الإلكترونية تتنوع بتنوع أهدافها، فهناك جرائم ضد الأفراد أو ضد الحكومات أو ضد الملكية الفكرية والأدبية أو تلك التي تستهدف سرقة الأموال أو سرقة المعلومات والبيانات الحساسة فضلاً عن تلك الأعمال قد تستهدف أيضاً الجوانب الشخصية للإنسان مثل أعمال (التشهير - القذف - التهديد ) وانتحال الشخصية والتحرير والابتزاز الإلكتروني<sup>(2)</sup>

واجهت الدول والمؤسسات المعنية هذه الجرائم عبر ثلاثة محاور رئيسية، هي: "حماية استخدام الكمبيوتر أو ما يعرف أحياناً بجرائم الكمبيوتر ذات المحتوى الاقتصادي، وحماية البيانات المتصلة بالحياة الخاصة الخصوصية المعلوماتية"، وحماية حق المؤلف على البرامج وقواعد البيانات الملكية الفكرية للمصنفات الرقمية وقد أضعف ذلك بدوره إمكان صياغة نظرية عامة للحماية الجنائية لتقنية المعلومات. وشتت الجهود بشأن إدراك كنه هذه الظاهرة وتقنين أدوات ناجحة لمكافحتها، وهو ما أدى إلى توجه الجهود نحو صياغة نظرية عامة لجرائم تقنية المعلومات. فعلى الصعيد الدولي: هناك اتفاقان هما اتفاقية بودابست والاتفاقية العربية لمكافحة جرائم تقنية المعلومات<sup>(3)</sup>.

وقد أدت التدابير المتخذة لمواجهة هذه التحديات الأمنية لمجتمع المعلومات إلى ظهور مفهوم جديد يُعرف باسم "الأمن السيبراني". يسعى الأمن السيبراني إلى تعزيز وضمان الأمن العام للمعلومات الرقمية وأنظمة المعلومات بهدف تأمين مجتمع المعلومات. وبالتالي ، فإن المفهوم يهتم على نطاق واسع بالتدابير الاجتماعية والقانونية والتنظيمية والتكنولوجية التي من شأنها ضمان سلامة وسرية وتوافر وأمن المعلومات الرقمية وأنظمة المعلومات من أجل تحقيق درجة عالية من الثقة والأمن اللازمين للتطوير لمجتمع معلومات مستدام<sup>(4)</sup>.

وإزاء ذلك فقد عملت الدول على وضع القوانين اللازمة لحماية الفضاء الإلكتروني من كل من تسول له نفسه بالمساس بأمن البيانات. وإضافة إلى ذلك، فقد عملت بعض الدول على وضع وفرض قواعد ولوائح مختلفة مثل أمريكا وإنجلترا تتطلب من المؤسسات الحفاظ على مستويات خط الأساس للأمن السيبراني، حيث انه في حالة حدوث انتهاك بسبب عدم استيفاء هذه المستويات ، تخضع المؤسسات لغرامات كبيرة ورسوم وعقوبات ربما تكون وخيمة سواء من الدولة أو أي جهة متضررة.

(2) سويلم، محمد علي . ٢٠١٩ . ، شرح قانون جرائم تقنية المعلومات - القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ في شأن مكافحة تقنية المعلومات. الاسكندرية:

المطبوعات الجامعية. ص ٤٢

(3) العبدالله، طارق. ٢٠٢٢. شرح قانون جرائم الشائعات والجرائم الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة. دبي: دار النهضة العلمية، ص ١٣.

(4) مروان، محمد. ٢٠١٧. الجرائم الإلكترونية. عمان: دار وائل للنشر. ص ٤٨

ومن هنا فقد جاءت هذه الدراسة لمعرفة إلى أي مدى غطت وعالجت القوانين في دولة الإمارات العربية المتحدة المسائل المتعلقة بانتهاك خصوصية البيانات من ناحية، والمسؤوليات القانونية للمؤسسات للحفاظ على مستويات خط الأساس للأمن السيبراني من ناحية أخرى.

خلفية الدراسة:

إن خلفية الدراسة تقوم من خلال اطلاع الباحث على العديد من الدراسات القانونية المرتبطة بموضوع الدراسة، والتي تبين من خلال سياقها القانوني طبيعة الجرائم التي ترتكب ضد البيانات الخاصة للجهات الحكومية في دولة الإمارات العربية وجمهورية مصر العربية وفرنسا، وعليه نبين هنا بعض الدراسات التي تناولت موضوع الدراسة على النحو الآتي:

أولاً: الكتب العربية.

تناولت العديد من الكتب العربية موضوع المسؤوليات القانونية على المؤسسات جراء اختراق خصوصية البيانات، ومن أبرزها:

١) ما جاء به (العبدالله، ٢٠٢٢)<sup>5</sup>، في كتابه بعنوان شرح جرائم الشائعات والجرائم الإلكترونية في قانون دولة الإمارات العربية المتحدة، حيث تناول هذا الكتاب طبيعة الجرائم التي ترتكبها المؤسسات من جراء اختراقها لخصوصية البيانات الحكومية التي تقوم عليه الأنظمة الإلكترونية للمؤسسات الحيوية في الدولة، وبين الكاتب أن طبيعة هذه الجرائم تختلف عن جرائم انتهاك خصوصية البيانات الخاصة بالأفراد والمؤسسات الخاصة، والعنصر الذي يميز هذه الجريمة هو أنها تقع على البيانات الخاصة بالمؤسسات الحكومية وتناول الكتاب أيضاً موقف المشرع الإماراتي وفق ما جاء به المرسوم بقانون اتحادي رقم (٣٤) لسنة ٢٠٢١ بشأن مكافحة جرائم الشائعات والجرائم الإلكترونية. حيث بين المؤلف في كتابه الأركان التي تقوم عليها هذه الجريمة، وبين أيضاً العقوبات التي أفردتها المشرع الإماراتي لها.

وإن هذه الدراسة جاءت بشرح تفصيلي لهذه الجرائم وهنا يمكن القول بأنه يمكن الاستفادة من هذه الدراسة بشكل كبير في دراستنا الحالية، كونها من الدراسات الحديثة، وما يميز الدراسة الحالية عن هذه الدراسة أن الدراسة الحالية تختص بموضوع محدد هو جرائم انتهاك خصوصية البيانات الحكومية التي ترتكبها المؤسسات وليس الأفراد، أي أن مرتكب الجريمة هي شخص اعتباري أي مؤسسة.

<sup>5</sup> العبدالله، طارق. ٢٠٢٢. شرح قانون جرائم الشائعات والجرائم الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة. دبي: دار النهضة العلمية، ص ١٣

وإن وجه الاستفادة من هذا الكتاب تكمن في التعرف على الخصائص العامة للجريمة وموقف التشريع الإماراتي منها، وإن هذه الدراسة تهم شريحة واسعة من رجال القانون والموظفين الحكوميين وخاصة من يكونون مسؤولين عن البيانات الخاصة بمؤسسات الدولة.

(٢) تناول كتاب (سويلم، ٢٠١٩)<sup>(6)</sup> موضوع في غاية الأهمية وهو الجرائم الواقعة بالبيانات السرية الحكومية التي تكن بحوزة الموفين في المؤسسات الحكومي، حيث أن هذا الكتاب بين أنواع تلك الجرائم وأركانها، كما أنه بين بشكل دقيق الأركان القانونية لهذه الجرائم، وعقوباتها وفق ما جاء به القانون الإماراتي والقانون المصري والفرنسي، وبعض القوانين العربية، كما أنه تناول إجراءات الحماية التقنية لحماية البيانات لتلك البيانات.

وعليه يمكن الاستفادة من هذه الدراسة في بيان أوجه الاتفاق وأوجه الاختلاف بين النظم القانونية المختلفة حول موضوع المسؤوليات القانونية على المؤسسات جراء اختراق خصوصية البيانات في دولة الإمارات العربية وجمهورية مصر العربية.

وما يؤخذ على هذه الدراسة أنها لم تبين بشكل مستقل طبيعة الجرائم التي تقع بالبيانات، كما أنها لم تبين طبيعة البيانات الخاصة بالجهات الحكومية حل الحماية القانوني، وعليه جاءت الدراسة الحالية لتبين هذا الجانب وتقف عليه بالشرح والتحليل.

كما أن الدراسة الحالية تعتبر من الدراسات الهامة كونها تختص ببيان النظام القانوني للمسؤوليات القانونية عن جرائم اختراق البيانات الحكومية وتسريبها، وهي موجهة إلى رجال القانون والمختصين في مجال تقنية المعلومات.

(٣) كما أن دراسة (يوسف، ٢٠٢٠)<sup>(7)</sup>، بينت أنه نص القانون الإماراتي على عقاب كل من ارتكب أيًّا من الجرائم المنصوص عليها في البند (٢) من المادة (٢) من هذا القانون أثناء أو بسبب تأدية عمله أو سهل ذلك للغير يعاقب بالحبس مدة لا تقل عن سنة والغرامة التي لا تقل عن عشرين ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين. كل فعل عمدي يتوصل فيه بغير وجه حق إلى موقع أو نظام معلوماتي سواء بدخول الموقع أو النظام أو بتجاوز مدخل مصرح به، يعاقب عليه بالحبس وبالغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين. فإذا ترتب على الفعل إلغاء أو حذف أو تدمير أو إفشاء أو إتلاف أو تغيير أو إعادة نشر بيانات أو معلومات فيعاقب بالحبس مدة لا تقل عن ستة أشهر وبالغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين - فإذا كانت البيانات أو المعلومات شخصية فتكون العقوبة الحبس مدة لا تقل عن سنة والغرامة التي لا تقل

<sup>(6)</sup> سويلم، محمد علي . ٢٠١٩ . شرح قانون جرائم تقنية المعلومات - القانون رقم ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ في شأن مكافحة تقنية المعلومات. الاسكندرية:

ر المطبوعات الجامعية. ص ٤٢

<sup>(7)</sup> يوسف، أمير فوج (٢٠٢٠) ، جرائم تقنية المعلومات بدول الخليج العربي والجهود الدولية والمحلية لمكافحة جرائم الإنترنت والحاسوب الإلكترونية في دول الخليج العربي، القاهرة، دار الكتب والدراسات العربية، الطبعة الأولى ، ص ٨٢

عن عشرة آلاف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين. وكذلك يعاقب بالسجن المؤقت كل من زور مستنداً من مستندات الحكومة الاتحادية أو المحلية أو الهيئات أو المؤسسات العامة الاتحادية والمحلية معترفاً به قانوناً في نظام معلوماتي. وتكون العقوبة الحبس والغرامة أو إحدى هاتين العقوبتين إذا وقع التزوير فيما عدا ذلك من المستندات إذا كان من شأن ذلك إحداث ضرر. ويعاقب بالعقوبة المقررة لجريمة التزوير حسب الأحوال من استعمل المستند المزور مع عمله بتزويره. وكذلك كل من أعاق أو عطل الوصول إلى الخدمة أو الدخول إلى الأجهزة أو البرامج أو مصادر البيانات أو المعلومات بأية وسيلة كانت عن طريق الشبكة المعلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات يعاقب بالحبس وبالغرامة أو بإحدى هاتين العقوبتين. وكذلك كل من ادخل عن طريق الشبكة المعلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات، ما من شأنه إيقافها عن العمل أو تعطيلها أو تدمير أو مسح أو حذف أو إتلاف أو تعديل البرامج أو البيانات أو المعلومات فيها يعاقب بالسجن المؤقت وبالغرامة التي لا تقل عن خمسين ألف درهم أو بإحدى هاتين العقوبتين. وكذلك يعاقب بالسجن المؤقت أو الحبس كل من عدل أو أتلف الفحوص الطبية، أو التشخيص الطبي، أو العلاج الطبي، أو الرعاية الطبية، أو سهل للغير فعل ذلك، أو مكنه منه، باستعمال الشبكة المعلوماتية أو إحدى وسائل تقنية المعلومات.

وعليه فإن الدراسة السابقة تتناول جميع الجرائم الإلكترونية الواقعة على خصوصية البيانات وعلى الرغم من ذلك يعترضها النقص، كونها لم تبين قواعد المسؤولية الجنائية في حال كان المخترق للبيانات هو مؤسسة، وجاءت الدراسة الحالية لإكمال هذا النقص، ويمكن الاستفادة من الدراسة السابقة في بيان موقف المشرع الإماراتي من هذه الجريمة إن الدراسة الحالية تستهدف في مجالها رجال القانون وطلاب القانون وحتى القضاة أنفسهم.

ثانياً: المقالات العربية المنشورة.

(١) دراسة: أحمد، هندي عبدالله هندي . (٢٠١٩)<sup>8(10)</sup>. تتسم مواقع الشبكات الاجتماعية بعدد من السمات كالاندماج والمشاركة والانفتاح وغياب الحدود وكل ذلك يفرض مجموعة من التحديات على سياسات الدول وتشريعاتها، فعلى الرغم من الإيجابيات الكثيرة لمواقع التواصل الاجتماعي فإن هناك عدداً من السلبيات والمخاوف المرتبطة بهذه المواقع، وتتمثل في الخصوصية وحماية البيانات الشخصية، وانتشار الشائعات والمعرفة مجهولة المصدر، كما أن الانتشار السريع لشبكات التواصل الاجتماعي أدى إلى ظهور الكثير من المشاكل المتعلقة بكيفية حماية البيانات الشخصية وتأمين الأمن اللازم لها، بالإضافة إلى أن الكثيرين من مستخدمي هذه الشبكات لا يعرفون أساسيات الحماية على شبكة الإنترنت وكيفية الوقاية

<sup>8(10)</sup> أحمد، هندي عبدالله هندي . (٢٠١٩). قانون حماية البيانات الشخصية في مواقع التواصل الاجتماعي لمؤسسات المكتبات والمعلومات : دراسة تحليل مضمون المؤتمر الثامن والعشرون: شبكات التواصل الاجتماعي وتأثيراتها في مؤسسات المعلومات في الوطن العربي. القاهرة: ص ٢١٨-١٢٨

منها، ما يجعلهم في النهاية يدفعون الثمن غالبا سواء كان الضرر ماديا أم معنويا، وكما نعلم أن لبناء أي مجتمع معلوماتي يتطلب وجود نوعا من التفاعل الآمن والفوري بين الخدمات الإلكترونية عالية المستوى والتي تقدم من قبل مؤسسات المعلومات وبين المستفيدين من تلك الخدمات، وهذا لن يحدث إلا عندما يشعر المستفيدين بالآمن والثقة، حيث أن شعور الفرد بالثقة والأمان يمكن تحقيقه من خلال التشريعات والقوانين التي تحمي البيانات وتحكم العلاقة بينه وبين مؤسسات المعلومات عبر شبكات التواصل الاجتماعي وتوجيهه لكيفية حماية بياناته الشخصية وغيرها. وتركز الدراسة على معرفة مدى حماية بيانات مستخدمي شبكات التواصل الاجتماعي المتمثلة في القوانين والتشريعات وتطبيق ذلك في مواقع شبكات التواصل الاجتماعي بشكل عام، والمكتبات ومؤسسات المعلومات بشكل خاص، عن طريق من الإقرارات القانونية وشروط التسجيل والخصوصية المتاحة وسياسات حفظ بيانات المستخدمين ونشرها، بالإضافة إلى زيادة وعي المستفيدين في المكتبات بحماية بياناتهم وكيفية تأمين أنفسهم في هذا المجتمع التكنولوجي الجديد. واعتمدت الدراسة على منهج تحليل المحتوى؛ وذلك بتحليل وتفسير القوانين والتشريعات الخاصة بحماية البيانات الشخصية والخصوصية من خلال تحليل المضمون لملفات الخصوصية والتسجيل في مواقع شبكات التواصل الاجتماعي، ثم معرفة مدى تطبيق هذه التشريعات والقوانين في مواقع التواصل الاجتماعي للمكتبات الجامعية من حيث بناء ملفات الخصوصية للمكتبة والتسجيل في مثل هذه المواقع، وقام الباحث بتصميم قائمة مراجعة وفقا للقوانين والتشريعات التي تحمي وتحفظ البيانات الشخصية والخصوصية، حيث تكونت هذه القائمة من محورين: الأول يهتم بالتعرف على مدى تطبيق القوانين والتشريعات الخاصة بحماية البيانات والخصوصية في مواقع التواصل الاجتماعي، أما المحور الثاني فيشمل التعرف على مدى حماية البيانات الشخصية والخصوصية في صفحات التواصل الاجتماعي للمكتبات المركزية للجامعات الحكومية المصرية، وتنتهي الدراسة بوضع تصور مقترح لإنشاء سياسة خاصة بالمكتبات لحماية الخصوصية والبيانات الشخصية على مواقع التواصل الاجتماعي الخاصة بها.

(٢) أيضاً دراسة (بسيوني، ٢٠٢٠)<sup>(11)</sup> التي بينت أنه أصبح التوجه في السنوات الأخيرة من المؤسسات الحكومية والتعليمية في العالم العربي يميل نحو إتاحة البيانات الخاصة بتلك المؤسسات بشكل مفتوح لجميع المستخدمين وذلك لتحقيق أكبر قدر من الإفادة منها سواء من الباحثين أو غيرهم من المهتمين بتلك البيانات. ورغم التشجيع الذي تلقاه الإتاحة المفتوحة للبيانات، إلا أن إتاحة البيانات بشكل مفتوح ينطوي على العديد من المخاطر والمعوقات التي قد تؤثر على أشخاص أو قطاعات بعينها. فنجد المؤسسات الطبية على سبيل المثال غير قادرة على إتاحة الكم الهائل من البيانات الموجودة لديها حتى لا يتم انتهاك خصوصية

<sup>(11)</sup>9 سالم، ناهد محمد بسيوني. ٢٠٢٠. إتاحة البيانات المفتوحة وإدارتها: دراسة حالة لبوابة وزارة التعليم العالي بسلطنة عمان. أعمال المؤتمر الحادي والثلاثون: تطبيقات واستراتيجيات إدارة المعلومات والمعرفة في حفظ الذاكرة الوطنية والمؤسسية. القاهرة: الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات. ص ٨٨٥-

المرضى رغم أهمية تلك البيانات في الإسراع بالعملية البحثية في مجال الطب. أيضا المؤسسات التعليمية هي الأخرى ليست في منأى عن تلك المعوقات التي تجعل من إتاحة البيانات أمر محفوفا بالمخاطر؛ لذا كان لزاما على تلك المؤسسات وضع قواعد واضحة لإدارة البيانات ومشاركتها وإتاحتها بشكل مفتوح بالإضافة إلى تقييم المخاطر التي يمكن أن تنجم عن إتاحة تلك البيانات. ورغم أن حركة إتاحة البيانات بشكل مفتوح جديدة إلى حد ما في الوطن العربي إلا أننا نجد أن سلطنة عمان كانت رائدة في هذا المجال من خلال بوابة تجمع جميع المعلومات الخاصة بالبيانات المفتوحة في السلطنة بالإضافة إلى وضع القواعد الخاصة لإدارة تلك البيانات ومشاركتها، وقد حددت الحكومة العمانية البيانات المفتوحة على أنها "هي تلك البيانات التي يمكن الوصول إليها، وإعادة استخدامها أو نشرها لأي غرض بما في ذلك الاستخدام التجاري، بدون أية تكلفة أو قيود على النشر، فضلا عن كونها تخزن في قواعد البيانات الحكومية" (هيئة تقنية المعلومات بسلطنة عمان، ٢٠١٩ ص. ٣). ومن هذا المنطلق تسعى الدراسة الحالية إلى التعرف على إتاحة البيانات المفتوحة، وإدارتها في بوابة وزارة التعليم العالي بسلطنة عمان والتعرف على السياسة المتبعة في ذلك. ولتحقيق أهداف الدراسة سيتم استخدام منهج تحليل المحتوى من خلال تحليل بوابة البيانات المفتوحة لوزارة التعليم العالي وذلك باستخدام أداة البحث المتمثلة في قائمة مراجعة لتقييم موقع البوابة وفقا لمجموعة من المحاور التي تعكس أهداف الدراسة.

ثالثاً: المقالات الأجنبية.

## Adopting Information Ethics in the Digital Environment by (١) Information Science Specialists in the Libraries of Saudi Universities in Riyadh: A Descriptive Study<sup>10(12)</sup>

هدفت الدراسة إلى استكشاف مدى حرص أخصائي المعلومات العاملين بالمكتبات الجامعية السعودية على التزام قواعد وأخلاقيات المعلومات. بالإضافة إلى تحقيق الأهداف التالية: معرفة درجة وعي أخصائي المعلومات بما يجب أن يتاح من معلومات وضمان الإتاحة للجميع؛ معرفة مسؤولية أخصائي المعلومات تجاه الفرد والمجتمع وضمان تقديم خدمة متساوية للجميع؛ معرفة درجة التزام أخصائي المعلومات بالحياد وعدم الانحياز؛ معرفة درجة وعي أخصائي المعلومات بعلاقته مع نفسه وزملائه ومديره بالعمل؛ والعمل على وضع إطار تصوري مقترح من خلال نتائج البحث لميثاق سعودي لأخلاقيات المعلومات في البيئة الرقمية، ولتحقيق هذه الأهداف استخدمت الباحثة المنهج الوصفي المسحي، و "الاستبانة" أداة لجمع البيانات، وتم تطبيقها على مجتمع الدراسة (٣١٧) من جميع أخصائي المعلومات في الجامعات السعودية الحكومية (جامعة الملك سعود، جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، جامعة الأميرة نورة

<sup>10(12)</sup> بن نصار، هيفاء عبدالله. ٢٠١٩. مجلة دراسات المعلومات ، ٢٣٤ جمعية المكتبات والمعلومات السعودية. الصفحات: ٨١ - ١١٤

بنت عبد الرحمن) خلال فترة إجراء الدراسة خلال الفصل الدراسي الثاني من العام الجامعي ١٤٣٩/١٤٤٠ هـ. ومن أبرز نتائج الدراسة: - أن أفراد الدراسة موافقون بشدة على وعي أخصائي المعلومات بدوره في إتاحة الوصول للمعلومات في ضوء ضوابط خصوصية البيانات للمستخدمين، ومسؤولية أخصائي المعلومات نحو توفير الإتاحة العادلة للخدمات المعلوماتية لكل المستخدمين، والتزام أخصائي المعلومات بالحياد وعدم الانحياز، ووعي أخصائي المعلومات بواجبه نحو نفسه وزملائه ورؤسائه في العمل. وقد قدمت الدراسة عددا من التوصيات، أبرزها: ١. تفعيل نظامي حماية البيانات الشخصية ونظام حرية المعلومات الذي تم الموافقة عليه من قبل الجهات ذات الاختصاص. ٢. المزيد من تفعيل لتقنين المحتوى الأخلاقي في الهيئة العامة للإعلام المرئي والمسموع في وزارة الإعلام. ٣. إرشاد أخصائي المعلومات في المكتبات الجامعية السعودية لتجنب سؤال المستخدمين عن دوافع الحصول على مصادر المعلومات. ٤. حث أخصائي المعلومات في المكتبات الجامعية السعودية على التأكد من فاعلية أنظمة وخدمات المعلومات في المؤسسة ومن قدرتها على الاستجابة لحاجات المستخدمين.

رابعاً: الرسائل العلمية.

تناولت العديد من الرسائل العلمية موضوع حماية البيانات من الاختراق ونبين هنا بعضها على النحو الآتي:

- ١) تناول (بوكر، ٢٠١٩). مفهوم البيانات محل الحماية وبين أنه يوجد في المعنى الاصطلاحي، للمعلومات المئات من التعاريف التي تعرض لها باحثون من تخصصات وثقافات مختلفة حتى يكاد مستحيلاً فهم وإدراك المعنى المراد بمصطلح "المعلومات". ويرى البعض أن المعلومات كالجانبية والكهرباء لا يمكن وصفها بدقة، ولكننا نعرف كيف تعمل ونذكر أثرها<sup>11</sup>. (13)
- ٢) كما تناولت دراسة (قورة، ٢٠٢٠). حماية البيانات من الاختراق فعلم المعلومات أو المعلوماتية، يقصد به ذلك العلم الذي يهتم بالموضوعات والمعارف المتصلة بأصل المعلومات أو البيانات وتجميعها وتنظيمها واختزانها واسترجاعها، ثم تفسيرها وإعادة بثها أو تحويلها واستخدامها وبالتالي فهي عملية ديناميكية غاية في التعقيد تتم بدقة متناهية وبسرعة فائقة<sup>12</sup>. (14)
- ٣) كما تناول (المومني، ٢٠٢١). ماهية البيانات وبين انه ويعرف البعض الآخر المعلومات بأنها "ك نتيجة مبدئية أو نهائية مرتبة على تشغيل البيانات تحليلها أو استقراء دلالاتها أو استنتاج ما يمكن استنتاجه منها وحدها أو متداخلة مع غيرها أو تفسيرها نحو يثري معرفة متخذي القرار ومساعدتهم على الحكم السديد على ظواهر ومشاهدات لو يسهم في تطوير المعارف النظرية أو التطبيقية.<sup>13</sup> (15)

<sup>11</sup> بوكر. رشيدة (٢٠١٩): جرائم الاعتداء على نظم المعالجة الآلية في التشريع الجزائري المقارن، رسالة ماجستير: جامعة دمشق: لبنان، ص ٦٤.

<sup>12</sup> قورة، نائلة عادل (٢٠٢٠). جرائم الحاسب الاقتصادي، رسالة دكتوراه كلية الحقوق، القاهرة: جامعة القاهرة، ٢٨.

<sup>13</sup> المومني. خلا عبد القادر (٢٠٢١): الجرائم المعلوماتية، دار الثقافة عمان، الأردن، الطبعة الأولى ص ١٠١.

٤) كما تناول (الغريب، ٢٠١٩) البيانات ويقصد بها أيضا "البيانات التي يجري عليها معالجة معينة وترتيبها وتنظيمها وتحليلها بغرض الاستفادة منها والحصول على نتائج معينة"، من خلال استخدامها<sup>14</sup>(16) كما تم تعريفها وفقا للمعجم الموسوعي لمصطلحات المكتبات والمعلومات، أنها "البيانات التي تمت معالجتها لتحقيق هدف معين أو لاستعمال محدد لأغراض اتخاذ القرارات أي البيانات التي أصبح لها قيمة بعد تحليلها أو تفسيرها، أو تجميعها في شكل ذي معنى. وتعرف أيضا المعلومة بأنها" بيان معقول أو رأي أو حقيقة أو مفهوم أو فكرة أو تجميعها مترابطة لبيانات أو الآراء أو الأفكار "

وفي نهاية خلفية الدراسة نبين أن الدراسات السابقة جميعا جاءت قاصرة في بيان الحماية المسئوليات القانونية على المؤسسات جراء اختراق خصوصية البيانات في دولة الإمارات العربية، وإن الدراسة الحالية هي من سيكمل النقص في هذا الأمر.

كما أن الدراسة الحالية تتميز عن الدراسات السابقة في كونها تضع إطار قانوني جديد ومستحدث لنوع مستحدث من أنواع الحماية القانوني للبيانات من الاختراق أيأ كان نوع الاختراق، وع التركيز بشكل مباشر على أن مرتكب الجرائم ليس الشخص الطبيعي بل هو مؤسسات حكومية.

#### مشكلة الدراسة

إن مسألة المسئوليات القانونية على المؤسسات جراء اختراق خصوصية البيانات في دولة الإمارات العربية، هي من الموضوعات الحديثة ، التي لم تتناولها الدراسة السابقة، وعليه فإن مشكلة الدراسة تتمثل في التساؤلات التالي: ما مدى فعالية النصوص القانونية الواردة في قانون مكافحة الشائعات والجرائم الإلكترونية في دولة الإمارات العربية المتحدة في تحديد قواعد تلك المسئوليات؟

#### أسئلة الدراسة:

إن دراسة المسئوليات القانونية على المؤسسات جراء اختراق خصوصية البيانات في دولة الإمارات العربية، تثير العديد من التساؤلات والتي يمكن بلورتها على النحو الآتي:

(١) ما هي الطبيعة القانونية للبيانات الخصوصية؟

(٢) ما هي أركان جريمة اختراق خصوصية البيانات؟

<sup>14</sup>(16) الغريب، ٢٠١٩، انتصار نوري الغريب: أمن الكمبيوتر والقانون، بيروت: دار الراتب الجامعية، ص ٨١

- ٣) ماهي العقوبات على جريمة اختراق خصوصية البيانات من قبل المؤسسات؟
- ٤) ماهي قواعد الحماية التقنية والحماية القانونية لخصوصية البيانات؟
- ٥) ما هي وسائل اختراق المؤسسات لخصوصية البيانات؟
- ٦) ما هو موقف القضاء في دولة الإمارات العربية المتحدة من المسؤوليات القانونية عن على المؤسسات جراء اختراق خصوصية البيانات في دولة الإمارات العربية؟

#### أهداف الدراسة

- ١) تحديد الطبيعة القانونية للبيانات الخصوصية.
- ٢) بيان أركان جريمة اختراق خصوصية البيانات.
- ٣) البحث في العقوبات التي جاء بها المشرع الإماراتي فيما يتعلق بجرائم اختراق خصوصية البيانات من قبل المؤسسات.
- ٤) تحديد قواعد الحماية التقنية والحماية القانونية لخصوصية البيانات.
- ٥) تسليط الضوء ووسائل اختراق المؤسسات لخصوصية البيانات.
- ٦) بيان موقف القضاء في دولة الإمارات العربية المتحدة من المسؤوليات القانونية عن على المؤسسات جراء اختراق خصوصية البيانات في دولة الإمارات العربية.

#### أهمية الدراسة:

- ١) الأهمية النظرية: تتمثل أهمية الدراسة من الناحية النظرية في أنها تبين السياق النظري لموضوع المسؤوليات القانونية عن على المؤسسات جراء اختراق خصوصية البيانات في دولة الإمارات العربية، من خلال بيان تعريفها وخصائصها، وبيان رأي الفقه القانوني منها بحيث يتم الإلمام بكافة الجوانب القانوني الخاصة بها.
- ٢) الأهمية العلمية: تظهر أهمية الدراسة من الناحية العلمية في أنه تعتبر من أولى الدراسات العلمية القانونية في القانون الإماراتي التي تتناول المسؤوليات القانونية عن على المؤسسات جراء اختراق خصوصية البيانات في دولة الإمارات العربية بالشرح والتفصيل بالمقارنة مع القوانين المقارنة مثل القانون المصري رقم (١٧٥) لسنة ٢٠١٨ القانون الفرنسي لسنة ٢٠٢٠.
- ٣) الأهمية التطبيقية: تظهر أهمية الدراسة من الناحية العملية في أنها تخص وتهم شريحة واسعة من طلاب القانون والموظفين الحكوميين ورجال القانون من للمحامين والقضاة ورجال النيابة العامة هي تعتبر بمثابة قاعد أساسية يمكن الاعتماد عليها في سن تشريع إماراتي خاص بحماية البيانات .

#### حدود الدراسة:

١) الحدود المكانية: تقتصر الدراسة مكانياً على النطاق الجغرافي لدولة الإمارات العربية المتحدة وجمهورية مصر العربية كونها تخص القانون رقم (٤٣) لسنة ٢٠٢١ بشأن الشائعات والجرائم الإلكترونية الإماراتي والقانون المصري رقم (١٧٥) لسنة ٢٠١٨.

٢) الحدود الزمانية: تقتصر الدراسة على الفترة بين عامي ٢٠٢١ و٢٠٢٣ لأنها الفترة التي صدر فيها تشريع إماراتي ينظم حماية البيانات.

٣) الحدود البشرية: طلاب القانون ورجال القانون من محامين وقضاة ومستشارين قانونيين.

٤) الحدود الموضوعية: المؤسسات جراء اختراق خصوصية البيانات في دولة الإمارات العربية

منهج الدراسة وخطواتها:

تعتمد الدراسة على المنهج الاستقرائي التحليلي والمنهج المقارن، ونبين هنا بشيء من التفصيل تلك المناهج على النحو الآتي:

أولاً: المنهج التحليلي الاستقرائي.

يهتم هذا المنهج باستقراء الأجزاء ليستدل منها على حقائق تعم على الكل، باعتبار أن ما يسري على الجزء يسري على الكل. فجوهر المنهج الاستقرائي هو الانتقال من الجزئيات إلى الكليات أو من الخاص إلى العام والاستقراء هو الطريق نحو تكوين المفاهيم والوصول إلى التعميمات، عن طرق الملاحظة ودراسة الفروض والبراهين وإيجاد الأدلة.

والمنهج الاستقرائي معروف بهذا الاسم في مجال العلوم الطبيعية، وبعض العلوم الاجتماعية كعلم الاقتصاد وعلم الاجتماع. وفي مجال العلوم القانونية، يعبر عن المنهج الاستقرائي عادةً بالمنهج التأصيلي ولعل أهم مجالاته ما يتعلق باستقراء اتجاهات أحكام القضاء في موضوع معين لبيان القاعدة التي تحكم الموضوع.

ومن تطبيقات هذا المنهج في إطار القانون العام مثلاً ما يتعلق بموقف أحكام القضاء المصري من فكرة الرقابة على دستورية القوانين:

فقد اتجهت أحكام القضاء المصري في غالبها إلى الإقرار بأحقيته في البحث في دستورية القوانين متى دفع أمامه بذلك. صحيح أن هناك أحكاماً أخرى ترددت في هذا الأمر إلا أنه في النهاية توحد اتجاه القضاء نحو إقرار حقه في البحث في دستورية القوانين.

وهو الأمر الذي استقر عليه الفقه والقضاء في نهاية الأمر، مما أدى إلى تدخل المشرع بالقانون رقم ٨١ لسنة

١٩٦٩ لتنظيم القضاء الدستوري في مصر بإنشاء المحكمة العليا

فكأن المنهج الاستقرائي، أو في مفهوم القانون المنهج التأصيلي، يمر فيه الباحث بعدة مراحل:

مرحلة تقصي وفحص ظاهرة معينة، ومرحلة وصف تلك الظاهرة وتفسيرها، والانتقال من المظاهر الخارجية للظاهرة محل الدراسة إلى مظاهرها الداخلية، وإيجاد العلاقة بين السبب والمسبب، لينتهي إلى تقرير الحقيقة العامة التي تحكم تلك الظاهرة. كل هذا على عكس المنهج الاستنباطي  
ثانياً: المنهج المقارن.

يمثل المنهج المقارن في الدراسات السكانية أهمية كبيرة، إذ عن طريقه يطلع الباحث على التجارب السكانية للدول الأخرى، ومقارنتها بالنظم الوطنية وبيان ما بينهما من أوجه اتفاق أو اختلاف. والموازنة بين هذا وذاك، للتوصل إلى نتائج محددة تكون قابلة للتحقيق.

وإعمال المنهج المقارن قد يكون على المستوى الأفقي أو على المستوى الرأسي

فعلى المستوى الأفقي: يمكن إجراء المقارنة بين نظامين قانونيين أو أكثر بصدد تنظيم مسألة معينة، ومن الناحية المنهجية تتمثل المقارنة الأفقية في قيام الباحث بتناول المسألة التي يبحثها في كل نظام على حده، فإذا انتهى منه، تناولها في النظام المقارن الثاني، أو الثالث...

فعلى سبيل المثال، إذا قام الباحث بالتصدي لبحث مقارن في أساليب اختيار رئيس الدولة في النظام الدستوري المصري وفي الشريعة الإسلامية؛ ففي هذا المثال تظهر المقارنة الأفقية عندما يذكر الباحث في القسم الأول، أساليب اختيار رئيس الدولة في النظام الدستوري المصري، وفي القسم الثاني، يبحث هذه الأساليب في الشريعة الإسلامية، فيوضح الموقف في كل نظام على حدة، مظهراً أوجه الاتفاق أو الاختلاف بينهما.

أما على المستوى الرأسي: فإن الأمر يختلف، حيث يلتزم الباحث بإجراء المنهج المقارن في كل جزئية من جزئيات المسألة التي يعرض لها في مختلف الأنظمة في آن واحد، ولا يعرض لموقف كل قانون على حده.

فإذا أخذنا المثال السابق: فإن المنهج المقارن على المستوى الرأسي يعني دراسة كل جزئية تتعلق بخطة البحث في النظامين محل المقارنة، النظام الدستوري المصري والشريعة الإسلامية.

فمثلاً عند الحديث عن مختار رئيس الدولة (تكوين هيئة الناخبين) يجب بحث الأمر في النظامين معاً، وفي موضع واحد مبيناً أوجه الاتفاق والاختلاف بين النظامين. وكذلك عند الحديث عن طريقة اختيار رئيس الدولة، أو عزله من منصبه، فيجب دراسة الموضوع في النظامين وبأن واحد.

وغير خافٍ أن منهج المقارنة الرأسية أفضل كثيراً وأدق من مثيله على المستوى الأفقي، ومرد ذلك:

أن المقارنة الأفقية تؤدي إلى تكرار الأفكار وتشتتها، فما يقال هنا يعاد هناك، فضلاً عن أن الأمر في نهايته لا يخرج عن كونه دراستين منفصلتين لموضوع واحد في نظامين مختلفين، فكأن الباحث درس في المثال السابق، اختيار رئيس الدولة مرة في النظام الدستوري المصري ومرة أخرى في الشريعة الإسلامية.

أما المقارنة الرأسية فهي تؤدي إلى حسن إدراك أوجه الاتفاق والاختلاف في الأنظمة المقارنة، فضلاً عن منع تكرار الأفكار، وهو ما يؤدي في نهاية الأمر أن يكون البحث عظيم الفائدة للقارئ والباحث.

ومهما يكن من أمر، فإن المنهج المقارن - عموماً - في مجال الدراسات القانونية، يساعد على تصور الاقتراحات حول إصلاح وتعديل التشريعات القائمة، أو حول توحيد القانون بين عدة دول.

كما يساعد ذلك المنهج على زيادة إيضاح الحلول الواردة في القانون الوضعي، مما يقدم عوناً لمن يهمله التعرف على أحكام قوانين البلاد المختلفة.

وحتى يؤدي المنهج المقارن ثماره في المجال القانوني، يلزم الباحث التحديد الدقيق لموضوع المقارنة، والقوانين التي ستتم المقارنة بينها. كما يلزمه أن يكون على علم ومعرفة كافية بلغة تلك القوانين.

كما يجب أن يختار عدداً محدداً منها حتى تأتي المقارنة دقيقة وفعالة، وأن تكون المراجع المتعلقة بموضوع المقارنة متوفرة لدى الباحث، بشكل يمكنه من إجراء الدراسة المقارنة، ويستحسن أن يكون النموذج المقارن المختار أكثر تقدماً من النظام الأصلي وذلك لتعظيم الفائدة من الدراسة المقارنة.<sup>15</sup> (151617)

خطوات الدراسة:

## الفصل الأول

### الطبيعة القانونية للبيانات الخصوصية

المبحث الأول: ماهية البيانات

المبحث الثاني: ماهية خصوصية البيانات

المبحث الثالث: طبيعة البيانات محل الخصوصية

<sup>15</sup>(1) ضوى، علي. ٢٠١٦ منهجية البحث القانوني، طرابلس: منشورات مجمع الفاتح للجامعات، ليبيا، ص ٤١ وما بعدها. وتجدر الإشارة إلى أن البعض يضيف إلى المناهج الأربعة السالف ذكرها، منهجاً خامساً هو المنهج الوصفي، الذي يعتمد على المعلومات و

<sup>16</sup>17 الغريب، ٢٠١٩، انتصار نوري الغريب: أمن الكمبيوتر والقانون، بيروت: دار الراتب الجامعية، ص ٨١

## الفصل الثاني

أركان جريمة اختراق خصوصية البيانات.

المبحث الأول: الركن الشرعي

المبحث الثاني: الركن المادي

المبحث الثالث: الركن المعنوي

## الفصل الثالث

العقوبات التي جاء بها المشرع الإماراتي فيمما يتعلق بجرائم اختراق خصوصية البيانات من قبل المؤسسات.

المبحث الأول: العقوبات الأصلية

المبحث الثاني: العقوبات التبعية

المبحث الثالث: العقوبات التكميلية

## الفصل الرابع

قواعد الحماية التقنية وبالحماية القانونية لخصوصية البيانات.

المبحث الأول: الجدار الناري

المبحث الثاني: النظام القانوني للحماية

المبحث الثالث: معوقات الحماية

## الفصل الخامس

اختراق المؤسسات لخصوصية البيانات.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات

المبحث الثاني: أنواع جرائم المؤسسات

المبحث الثالث: عقوبات الجرائم

## الفصل السادس

موقف القضاء في دولة الإمارات العربية المتحدة من المسؤوليات القانونية عن على المؤسسات جراء اختراق خصوصية البيانات في دولة الامارات العربية.

المبحث الأول: موقف القضاء الاتحادي

المبحث الثاني: موقف محكمة تمييز دبي

المبحث الثالث: موقف محكمة الشارقة

## الفصل السابع

الخاتمة والنتائج والتوصيات

المبحث الأول: الخاتمة

المبحث الثاني: النتائج

المبحث الثالث: التوصيات

الفصل الثامن قائمة المصادر والمراجع

تعريف المصطلحات الأساسية :

(١) البيانات.: المعلومات أو المعلوماتية، يقصد به ذلك العلم الذي يهتم بالموضوعات والمعارف المتصلة بأصل المعلومات او البيانات وتجميعها وتنظيمها واختزانها واسترجاعها، ثم تفسيرها وإعادة بثها أو تحويلها واستخدامها وبالتالي فهي عملية ديناميكية غاية في التعقيد تتم بدقة متناهية وبسرعة فائقة<sup>17</sup>. (18)

(٢) المعلوماتية بأنها علم المعالجة الآلية للمعلومات، بمعنى أن المعلوماتية هي العلاقة بين المعلومات وبين التقنية الحديثة المستخدمة من أجل معالجة هذه المعلومات؛ إذ يتضمن المعلومات التي يتم تجميعها بمعرفة الإنسان والتي تتمتع بالتحديد والابتكار والسرية والاستثمار، ويتم تجميعها عن طريق شبكة المعلومات ويتم معالجتها آلية وفقا للأنظمة المعلوماتية.

(٣) المعلومة بصفة عامة بأنها مجموعة من الرموز ار الحقائق أو المفاهيم او التعليمات التي تصلح لأن تكون محلا للتبادل والاتصال، او التفسير والتأويل أو للمعالجة بواسطة الأفراد أو الأنظمة الالكترونية، وهي تتميز

<sup>17</sup>(18) قورة.. نائلة عادل (٢٠١٨): جرائم الحاسب الاقتصادية، القاهرة: رسالة دكتوراه كلية الحقوق، جامعة القاهرة ص ٢٨.

بالمرونة بحيث يمكن تغييرها وتجزئتها وجمعها او نقلها بوسائل وأشكال مختلفة<sup>18(19)</sup>. ويعرفها الأستاذ "كاتالا" بأنها رسالة معبر عنها في شكل يجعلها قابلة للنقل او الإبلاغ للغير فهي تعبير يستهدف جعل رسالة قابلة للتوصيل إلى الغير، ثم هي قابلة للتوصيل بفضل علامة أو إشارة من شأنها أن توصل المعلومة للغير فالتعبير وتوصيله للغير يحقق وظيفة المعلومة وهي انتقال او نقل المعرفة ، فكان تعريفه لها تعريفه واسعة للغاية<sup>19(20)</sup>.

٤) الاختراق: يقصد بالاختراق الدخول غير المرخص به او المخالف الأحكام الترخيص، أو الدخول بأي طريقة غير مشروعة إلى نظام معلوماتي أو حاسب آلي أو شبكة معلوماتية وما في حكمها<sup>20(21)</sup>.

٥) وعرف الاختراق في القانون العربي النموذجي الموحد في شان جرائم إساءة استخدام تقنية المعلومات بأنه الدخول غير المصرح به او غير المشروع لنظام المعالجة الآلية للبيانات وذلك عن طريق انتهاك الإجراءات الأمنية".

### الخلاصة

في النهاية توصلنا إلى أن المسئوليات القانونية على المؤسسات جراء اختراق خصوصية البيانات في دولة الامارات العربية وتتم عملية الاختراق الالكتروني عن طريق تسريب البيانات الرئيسية والرموز الخاصة ببرامج شبكة الانترنت وهي عملية تتم من أي مكان في العالم دون الحاجة إلى وجود شخص المخترق في الدولة التي يتم اختراق مواقعها، فالبعد الجغرافي لا أهمية له في الحد من الاختراقات المعلوماتية ولا تزال نسبة كبيرة من الاختراقات لم تكتشف بعد بسبب التعقيد الذي تتصف به نظم تشغيل الحاسبة الالكترونية والشبكات المعلوماتية. فالاختراق بشكل عام هو القدرة على الوصول لهدف معين بطريقة غير مشروعة عن طريق ثغرات في نظام الحماية الخاصة بالهدف، فالمخترق لديه القدرة على دخول أجهزة الآخرين عنوة دون رغبة منهم وحتى دون علم منهم بغض النظر عن الأضرار الجسيمة التي قد يحدثها سواء بأجهزتهم الشخصية أو نفسياتهم فما الفرق بين مخترق الأجهزة الشخصية ومقتحم البيوت الآمنة يعتبر الاختراق أهم وسائل ارتكاب الجريمة المعلوماتية وقد يطال الأجهزة والوسائل الفنية المؤمنة لتلك الأجهزة وغيرها ويمكن إنجاز ذلك على النحو التالي اختراق المزودات "مزودات الخدمة أو الأجهزة الرئيسية للشركات أو المؤسسات او الجهات الحكومية، وذلك باختراق الجدران النارية التي عادة ما توضع لحمايتها، وغالبا ما يتم ذلك باستخدام المحاكاة وهي مصطلح يطلق على عملية انتحال شخصية للدخول إلى النظام. والتعرض للبيانات اثناء انتقالها والتعرف على شفرتها إن كانت مشفرة وهذه الطريقة تستخدم في كشف بطاقات الائتمان وكشف

<sup>18(19)</sup> المومني. نهما عبد القادر (٢٠١٨): الجرائم المعلوماتية، دار الثقافة عمان، الأردن ، الطبعة الأولى، ص ١٠

<sup>19(20)</sup> CATALA Pierre, Ebauche d'une Theorie juridique de l'information, D. 1984, chron p. 97.

العشماوي، ابن إبراهيم (٢٠١٨) : المسئولية المدنية عن المعلومات دار النهضة العربية، ص ٣١.

<sup>20(21)</sup> المادة (١) من القانون ١٧٥ لسنة ٢٠١٨ بشأن مكافحة جرائم تقنية المعلومات.

الأرقام السرية للبطاقات البنكية. واختراق الأجهزة الشخصية، وهي الطريقة الأكثر شيوعا نظرا لتوفر العديد من برامج الاختراق سهلة الاستخدام. يحتاج التسلل إلى جهاز الضحية دون علمه إلى مجموعة من الأدوات والوسائل الخاصة، فهذه الأخيرة قد تكون بعض البرامج الموجودة داخل نظام التشغيل نفسه أو بعض البرامج التي صممت خصيصا لتسهيل عمليات الاختراق وتجنب استخدام العديد من الأوامر المعقدة .